

تقديرًا لجهودهم الجبارة خلال جائحة كورونا

«الائتمان» يصرف مكافأة مليون و 250 ألف دينار للعاملين المتميزين بالبنك

إنجاز 90 %
من مشروع المبنى
الجديد في جنوب
السرة والافتتاح
أكتوبر القادم



جانب من الجولة التفتيشية



لقطة جماعية من الزيارة

أول جهة تطلق
القرض الذكي
بتقنية الذكاء
الاصطناعي في
القطاعات العام
والخاص

إحصائي بإجمالي عدد المنصرف لجميع أنواع القروض والهبات والمنح خلال الفترة
من ٢٠٢٠/٠١/٠١ إلى ٢٠٢٠/١٢/٣١

نوع القرض	إجمالي المبالغ المنصرفة
قروض عقارية	١١٦,٨٦٠,٢٦٦
قروض السرة (مطلقات)	١٢,٥٩٩,٧٣٥
قروض السرة (أرامل)	٦,٤١٤,٦٣٢
قروض محفظة	٧٨٧,٣٧٠
قروض اجتماعي	٢٤,٩٨٤,٠٠٠
اجمالي القروض	١٦١,٦٤٦,٠٠٣
هبات اجتماعي	١٢,٥٠٦,٠٠٠
منح ذوي الإعاقة	٩,٦٦٥,٠٠٠
منح بيوت خرسانية	٠
اجمالي الهبات والمنح	٢٢,١٧١,٠٠٠
إجمالي علم	١٨٣,٨١٧,٠٠٣

جدول إحصائي توضيحي

وأوضح البنك أن إجمالي القروض العقارية بلغت 116,8 مليون دينار (نحو 385,4 مليون دولار) مبنية أن إجمالي قروض المرأة (مطلقات) بلغت 12,5 مليون دينار (نحو 41 مليون دولار). وأضاف أن إجمالي قروض المرأة (أرامل) بلغت 6,4 مليون دينار (نحو 21 مليون دولار) في حين بلغ إجمالي قروض المحفظة 787 ألف دينار (نحو 2,5 مليون دولار). ولفت إلى أن إجمالي القروض الاجتماعية بلغت 24,9 مليون دينار (نحو 82 مليون دولار) مبنية أن إجمالي الهبات والمنح بلغ 22 مليون دينار (نحو 72,6 مليون دولار) موزعة على 12,5 مليون دينار (نحو 41 مليون دولار) هبات اجتماعية و6,6 مليون دينار (نحو 31,6 مليون دولار) منح ذوي الإعاقة.

183.8 مليون دينار إجمالي القروض والهبات والمنح المنصرفة في 2020

السيارات. وأشار المصنف إلى أن افتتاح المشروع سيكون في أكتوبر القادم 2021 مجهز المبنى بأحدث المعايير والمواصفات العالمية لتشييد مبنى «ذكي»، حديث ومتطور، ويضيف للبيئة وموفر للطاقة حيث تعمل الإضاءة بشكل ذاتي حسب تطور، والأشخاص، ومواكب للتكنولوجيا. حيث تم توفير تقنيات متقدمة ومعدات وأنظمة متقدمة لتقديم أفضل خدمة للمراجعين وبيئة عمل صحية للموظفين. وصرح المصنف بزيادة إحصاءات البنك في الخدمات الإلكترونية وتقديم القروض إلكترونياً (online) يعلن البنك إطلاق خدمة القرض الذكي صباح هذا اليوم من 183.8 مليون دينار إجمالي القروض والهبات والمنح المنصرفة في 2020. وقال المصنف إن إجمالي القروض والهبات والمنح المنصرفة خلال الفترة من 1 يناير 2020 إلى 31 ديسمبر الماضي بلغ 183,8 مليون دينار كويتي (نحو 606,5 مليون دولار أمريكي).

قام د. عبد الله معرفي وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات رئيس مجلس إدارة البنك وصلاح المصنف نائب رئيس مجلس الإدارة المدير العام والإدارة التنفيذية للبنك بجولة تفقدية لمشروع مبنى المقر الرئيسي للبنك في منطقة جنوب السرة، كما عقد اجتماعاً مشتركاً مع المهندسين والاستشاريين للوقوف على تطور الأعمال الإنشائية. وبدوره كشف المصنف أن نسبة الإنجاز 90% وهذه النسبة ما كانت لتتحقق لولا الجهود المضنية التي بذلها أخواتي وأخواني المهندسين والعاملين في البنك وجميع من تعاقد معهم البنك لإنجاز المشروع. وأوضح أن مشروع السرة أعد ليكون مشروعاً متكاملًا منذ تخطيطه وحتى افتتاحه، مؤكداً أن المبنى مشروع متكامل مجهزاً بأحدث الآليات التكنولوجية التي يحتاجها البنك وموافق

مؤشرات البورصة تستعيد نشاطها.. و«العام» يرتفع 1.07 نقطة



أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأحد على ارتفاع مؤشر السوق العام 1,07 نقطة ليلعب مستوى 5696,70 نقطة بنسبة صعود بلغت 0,02 في المئة. وتم تداول كمية أسهم بلغت 368,7 مليون سهم تمت عبر 11044 صفقة نقدية بقيمة 39,17 مليون دينار (نحو 129,2 مليون دولار). وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 6,6 نقطة ليلعب مستوى 4689,21 نقطة بنسبة صعود بلغت 0,14 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 286,9 مليون سهم تمت عبر 7086 صفقة نقدية بقيمة 17,7 مليون دينار (نحو 58,4 مليون دولار). وانخفض مؤشر السوق الأول 1,2 نقطة ليلعب مستوى 6209,48 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0,02 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 81,8 مليون سهم تمت عبر 3958 صفقة بقيمة 21,4 مليون دينار (نحو 70,6 مليون دولار). وفي غضون ذلك ارتفع مؤشر رئيسي 50 نحو 7,2 نقطة ليلعب مستوى 4858,71 نقطة بنسبة انخفاض.

الرشيد: «الوطني» داعم وشريك رئيسي لكل مبادرات «المركزي»

دول المنطقة، تهدف بالمقام الأول إلى رفع الوعي المصرفي والمالي للملاء البنوك، مشيراً إلى أن نتائج هذه الحملة هو ثمره جهود دووية من العمل عليها لأكثر من عامين وتاجل إطلاقها في العام الماضي بسبب الظروف التي فرضتها جائحة كورونا. وأوضح أن حملة «لنكن على دراية»، تتبنى أجندة توعوية غاية في الأهمية تشمل تعريف العملاء بدور البنوك كوسيط مالي، وأهمية الإخبار والاستثمار وكيفية الاستفادة من المنتجات التي تقدمها البنوك. وأوضح الرشيد أن الحملة تستهدف التوعية بحقوق العميل الخاصة بعمليات التمويل الشخصي سواء القروض الاستهلاكية أو السكنية، وآلية تقديم الشكاوى بشأن الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى البطاقات المصرفية المتنوعة، وأهم الخطوات الواجب اتباعها لتجنب التعرض لعمليات الاحتيال والتوعية بمخاطر ما يعرف بـ «تكبير القروض» والاستثمارات عالية المخاطر وغيرها من المواضيع المهمة. وأكد على أن الحملة تركز على جانب هام يتمثل في التعرف بالخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، مشيراً إلى أن بنك الكويت الوطني لديه الأسبقية والريادة في توفير كافة سبل الدعم لذوي الاحتياجات الخاصة عبر تطوير الخدمات وتوفير التجهيزات اللازمة لتيسير إمكانية وصولهم إلى أفرع مخصصة لخدمتهم. وقال الرشيد إن الوطني يوفر أجهزة السحب الآلي المزودة بلوحات مفاتيح برايل وسماعات آذن، والتي تمكن العملاء ذوي الإعاقة البصرية من سحب الأموال إضافة إلى تدريب الموظفين على تقديم الخدمات بلغة الإشارة للعملاء من فاقد السمع وتوفير الأجهزة اللمسية «iPad» مع خاصية تحويل الكلام إلى نص مكتوب للعملاء المعاقين بصريا وكذلك توفير الكراسي المتحركة لإمكانية الوصول إلى الفروع وأماكن إيقاف السيارات تحمل علامات واضحة ومحددة لذوي الاحتياجات الخاصة. وشدد الرشيد على أن بنك الكويت الوطني داعم وشريك رئيسي لكافة حملات ومبادرات بنك الكويت المركزي التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي المالي ونشر التوعية المصرفية بين كافة شرائح المجتمع، مؤكداً على أن الوطني وباعتباره أكبر المؤسسات المالية في الكويت والمنطقة دأب على تنظيم مختلف الفعاليات التي تساهم في توعية المجتمع بكافة القضايا التي تهم القطاع المصرفي، كما يعمد إلى تنظيم العديد من السدورات التدريبية لموظفيه لرفع خبراتهم في مجال عمليات الاحتيال ومكافحة الجرائم المالية. وأشار إلى أن الوطني الذي



عبدالحسن الرشيد

«أسواق المال» تصدر قراراً يستهدف حماية حقوق الأقليات بالشركات المساهمة

في إطار سعي هيئة أسواق المال الحديث لتبني وتطبيق أفضل الممارسات الدولية لتطوير أسواق المال في دولة الكويت وترسيخ مبادئ العدالة والتنافسية والشفافية التي تؤدي إلى تحقيق حماية أكبر للمتعاملين وفقاً لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية ويهدف حماية المتعاملين بالشركات المدرجة في بورصة الكويت من الشركات التي تصدر بيانات مالية ذات شك جوهري في صحتها وديقتها، وإلى وضع الدوافع اللازمة على إدارة الشركة ومجلس الإدارة لمعالجة الجوانب المتعلقة ببياناتها المالية من خلال الإفصاح المستمر والمفصل لجمهور المتعاملين. أصدرت هيئة أسواق المال أمس الأحد القرار رقم (15) لسنة 2021 بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتها، والذي يشمل تعديل كل من: الكتاب العاشر (الإفصاح والشفافية)، والكتاب الثاني عشر (قواعد الإراج) من اللائحة التنفيذية، ومن أبرز الأهداف التي تسعى الهيئة إلى تحقيقها من خلال هذا التعديل، ما يلي: حماية المستثمرين من التعامل بالشركات التي لديها ملاحظات جوهريّة في البيانات المالية المعلنة. رفع جودة البيانات المالية وتعزيز درجة الاعتماد عليها. رفع درجة تجاوب وتعاون الشركات في تقديم البيانات والمستندات التي تمكن مراقبي الحسابات من أداء الأعمال المناطة بهم. تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية في الإعلان عن معلومات إضافية بشكل محدث ومفصل، في حال وجود ملاحظات من قبل مراقبي الحسابات.